A

WIPO
WORLD
INTELLECTUAL PROPERTY
ORGANIZATION

WIPO/ACE/16/6
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 12 ديسمبر، 2023

اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ

الدورة السادسة عشرة
جنيف، من 31 يناير إلى 2 فبراير 2024

التحديات والحلول التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة في مجال إنفاذ الملكية الفكرية

مساهمات من إعداد فرنسا، منظمة مكافحة النسخ في التصميم (أسيد) والدكتور محمد حجازي

1. في الدورة الخامسة عشرة للجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ، التي عُقدت في الفترة من 31 أغسطس إلى 2 سبتمبر 2022، وافقت اللجنة، في دورتها السادسة عشرة، على أن تنظر، من بين جملة مواضيع أخرى، في "تبادل المعلومات حول الخبرات الوطنية المتعلقة بالترتيبات المؤسسية بشأن سياسات وأنظمة إنفاذ الملكية الفكرية، بما فيها آليات حل منازعات الملكية الفكرية بطريقة متوازنة وشاملة وفعالة". وفي هذا الإطار، تقدم هذه الوثيقة مساهمات دولة عضو واحدة (هي فرنسا)، ومنظمة واحدة من القطاع الخاص (هي منظمة مكافحة النسخ في التصميم - أسيد)، وباحث خبير واحد (هو الدكتور محمد حجازي، كبير المستشارين القانونيين والسياسيين، بغرفة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، القاهرة، مصر) بشأن تجاربهم، مع بيان التحديات والحلول التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) في إنفاذ حقوق الملكية الفكرية (IP) الخاصة بها.

2. فتقدم مساهمة فرنسا لمحة عامة عن آلية *فرنسا لمكافحة التقليد* وهدفها المتمثل في فهم تأثير التقليد على الاقتصاد الفرنسي بشكل أفضل، ولا سيما في الشركات الصغيرة والمتوسطة. فضلًا عن ذلك، تشير المساهمة إلى النتائج التي توصلت إليها دراسة استقصائية أجريت على الشركات الصغيرة والمتوسطة لتقييم وعي الشركات المذكورة بحقوق الملكية الفكرية واستجاباتها على مشكلة التقليد.

3. أما المساهمة المُقدمة من منظمة أسيد، فتُناقش الصعوبات التي تواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة التي يضمها قطاع التصاميم في المملكة المتحدة، وتَحتج بأن الآليات القانونية غالبًا ما تكون باهظة التكلفة وتستغرق وقتًا طويلًا، وأن اهتمامًا أكبر بكثير يُولى لحقوق المؤلف والعلامات التجارية والبراءات. كما تقدم المساهمة لمحة عامة عن دور أسيد في الدفاع عن حقوق التصاميم في المملكة المتحدة.

4. في حين تتناول مساهمة الدكتور محمد حجازي أهمية الملكية الفكرية في سياق الشركات الصغيرة والمتوسطة، فضلًا عن العقبات التي تواجهها الشركات المذكورة عند محاولتها إنفاذ حقوق الملكية الفكرية الخاصة بها. ولمواجهة هذه العقبات، تقترح المساهمة أن تدخل الشركات الصغيرة والمتوسطة في شراكات مع شركات أخرى أو مع خبراء آخرين في الملكية الفكرية، وأن تطلب الدعم من الهيئات الحكومية ومنظمات الملكية الفكرية، وأن تستخدم عمليات بديلة لتسوية المنازعات.

5. وترد المساهمات بالترتيب التالي:

مبادرات لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في
إنفاذ حقوق الملكية الفكرية الخاصة بها في فرنسا 3

إنفاذ الملكية الفكرية والشركات الصغيرة والمتوسطة في
قطاع التصاميم في المملكة المتحدة - التحديات والحلول 9

إنفاذ الملكية الفكرية والشركات الصغيرة والمتوسطة -
نظرة عامة على التحديات والحلول..... 13

[تابع المساهمات]

مبادرات لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في إنفاذ حقوق الملكية الفكرية الخاصة بها في فرنسا

*مساهمة من إعداد السيدة ستيفاني ليجواي، منسقة اللجنة الوطنية لمكافحة التقليد، بالمعهد الوطني للملكية الصناعية (*INPI*)، كوربيفوا، فرنسا* [*]

ملخص

تصف هذه المساهمة آلية *فرنسا لمكافحة التقليد*، التي أُنشِأَت في 2022 من أجل فهم التقليد وقياس حجمه وتأثيره على الاقتصاد في فرنسا بشكلٍ أفضل، حتى يمكن نشر الموارد والاستراتيجيات المناسبة لمكافحته في فرنسا. وفي إطار هذه الآلية، أجرى الاتحاد الفرنسي للشركات الصغيرة والمتوسطة (CPME) دراسة استقصائية على الشركات الصغيرة والمتوسطة لتقييم مدى حمايتها لحقوق الملكية الفكرية الخاصة بها وإنفاذها لها، إلا أن نتائج الاستقصاء كشفت عن وجود نقصٍ حاد في الوعي لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة بمسائل الملكية الفكرية (IP) والتقليد. كما تشير نتائج الاستقصاء إلى أن الخوف من الحصول بالكاد على تعويضٍ ضئيل، يمنع العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تعاني من التقليد من إنفاذ حقوق الملكية الفكرية الخاصة بها. *وتدرك* آلية *فرنسا لمكافحة التقليد* الحاجة إلى تغيير المفهوم الأساسي عن التقليد، حيث تعتقد العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة أن وقوعها ضحية للتقليد سيضر بصورتها وسمعتها. من ثم، ستسعى آلية *فرنسا لمكافحة التقليد* إلى تغيير هذا المفهوم وتفنيد هذا الاعتقاد.

أولاً. مقدمة

1. المنتجات المُقَلَّدة والمُقَرصنة مشكلة يمكن مصادفتها في جميع الصناعات وفئات المنتجات. بالتالي، أي شركة، بما فيها الشركات الصغيرة والمتوسطة، تستخدم الملكية الفكرية في نماذج أعمالها مُعَرَّضة لخطر التعدي على حقوق الملكية الفكرية الخاصة بها. إن الشركات الصغيرة والمتوسطة هي الركيزة الأساسية للاقتصاد في معظم البلدان. ويُبين تقرير عن *مخاطر الاتجار غير المشروع في المنتجات المُقَلَّدة في الشركات الصغيرة والمتوسطة*[1]، نشرته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) بالاشتراك مع مكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية (EUIPO) في يناير 2023، أن تَعَرُّض الشركات الصغيرة والمتوسطة لتعدٍ على حقوق الملكية الفكرية الخاصة بها، يقلل بنسبة 34 في المئة من احتمال بقائها في النشاط أكثر من خمس سنوات بعد ذلك. ويكون الخطر كبيرًا بوجه خاص على الشركات الصغيرة والمتوسطة المستقلة التي ليست جزءًا من مجموعة كبيرة، وعلى الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تقع ضحية لتعدٍ على براءاتها.

2. تتمثل المهمة الرئيسية للمعهد الوطني للملكية الصناعية في فرنسا في إذكاء وعي الشركات الفرنسية، الصغيرة منها والمتوسطة، بأهمية الملكية الفكرية الخاصة بها وفي دعمها في استخدام هذه الملكية الفكرية وإدارتها، وبالتالي مساعدتها في الدفاع عن حقوقها بينما تتوسع على المستوى الدولي. أما بالنسبة لدور المعهد الوطني بوصفه الأمانة العامة للجنة الوطنية لمكافحة التقليد (CNAC)، فإنه يضطلع أيضًا بدورٍ رئيسي، جنباً إلى جنب مع شركاء آخرين، في جهود مكافحة التقليد[2]. وفي هذا السياق، أنشأ المعهد الوطني آلية *فرنسا لمكافحة التقليد (فرنسا لمكافحة* التقليد).

ثانياً. آلية *فرنسا لمكافحة التقليد*

ألف. معلومات أساسية عن إنشاء آلية *فرنسا لمكافحة التقليد*

3. لا يمكن أن تكون الجهود المبذولة لمكافحة التقليد على الصعيد الوطني فعالة، إلا إذا كان هناك فهم واضح لكيفية تأثير هذه المشكلة على البلاد. وقد أبرز تقرير صادر عن ديوان المحاسبة، في فبراير 2020، الحاجة إلى الحصول على صورة أكثر دقة لحجم

---

[*] الآراء الواردة في هذه المساهمة تعبر عن آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة آراء أمانة الويبو أو الدول الأعضاء.

[1] يُتاح تقرير *مخاطر الاتجار غير المشروع في المنتجات المُقلدة في الشركات الصغيرة والمتوسطة*، الذي نشرته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بالاشتراك مع مكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية (2023)، عبر الرابط: https://euipo.europa.eu/ohimportal/en/web/observatory/risks-of-illicit-trade-in-counterfeits-to-small-and-medium-sized-firms.

[2] على الصعيد الدولي، يفهم مصطلح "التقليد" عمومًا على أنه نوع معين من التعدي على العلامة التجارية، أي الهوية المزدوجة (استخدام علامة مطابقة لعلامة تجارية مسجلة لطرفٍ ثالثٍ متعلقة بسلع وخدمات مطابقة لتلك التي سُجِّلت العلامة التجارية لها). مع ذلك، يُستخدم التقليد في فرنسا على نطاق أوسع للدلالة على أي نوع من أنواع التعدي على الملكية الفكرية. والمعنى الأخير للمصطلح هو المُستخدم في هذه المساهمة.

التقليد في فرنسا[3]. وأعقب ذلك التقرير تقرير آخر قُدِّم إلى الجمعية الوطنية الفرنسية في 9 ديسمبر 2020. ومن بين المقترحات الـ 18 الواردة في التقرير حول كيفية مكافحة التقليد، ركز اقتراح واحد منها على الحاجة إلى تحديد المشكلة بشكلٍ أفضل[4] من حيث الكم.

4. وفي التقرير الثاني، كان الاقتراح المطروح أن يتولى المعهد الوطني تجريب هذا التدبير. وقد أُدرِج الاقتراح في أهدافنا واتفاق الأداء. نتيجة لذلك، أُطلقت آلية *فرنسا لمكافحة التقليد* في 14 سبتمبر 2022، أثناء انعقاد الجمعية العامة للجنة الوطنية لمكافحة التقليد.

5. كما يوفر المرصد الأوروبي للتعديات على حقوق الملكية الفكرية التابع لمكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية ثروة من البيانات الأوروبية العامة، لكن المعلومات المتوفرة على المستوى الوطني ضئيلة. مع ذلك، لا يمكن أن تكون الجهود المبذولة لمكافحة التقليد على الصعيد الوطني فعالة، إلا إذا كان هناك فهم واضح لكيفية تأثير هذه المشكلة على البلاد.

6. بالتالي، تهدف آلية *فرنسا لمكافحة التقليد* إلى اكتساب فهم أوضح عن المشاكل التي تواجه جميع الجهات صاحبة المصلحة (أصحاب الحقوق ووكالات إنفاذ القانون والممارسين)، من أجل نشر الموارد والاستراتيجيات المناسبة لمكافحة التقليد في فرنسا.

باء. أهداف الآلية

7. *تجمع* آلية *فرنسا لمكافحة التقليد* الجهات الفاعلة المالية والأكاديمية والقانونية معًا لتحقيق ثلاثة أهداف:

- إعطاء جميع الجهات صاحبة المصلحة مساحة للتعبير عن رأيها من أجل الحصول على صورة كاملة عن حالة التقليد في فرنسا؛
- استخدام البيانات الموجودة وجمع معلومات مفيدة عن طبيعة التقليد وتأثيره في فرنسا؛
- واقتراح أدوات جديدة لمكافحة التقليد في فرنسا.

8. وقد أمكن تنفيذ الآلية من خلال استراتيجية شراكة وَقَّع المعهد الوطني بموجبها على اتفاقات مع كيانات مثل:

- الاتحاد الفرنسي للشركات الصغيرة والمتوسطة (CPME)، للأهمية البالغة التي يشكلها فهم المعهد الوطني بشكلٍ أفضل لسبب إحجام الشركات الصغيرة والمتوسطة عن بذل جهود أكثر لمكافحة التقليد ومعرفة تأثيره على أعمالها؛
- مركز دراسات الملكية الفكرية الدولية (CEIPI)، لإثراء فكر المعهد الوطني من خلال البحوث الأكاديمية والمؤتمرات وأنشطة إذكاء الوعي للطلاب؛
- واتحاد المصنعين للحماية الدولية للملكية الفكرية (UNIFAB)، لما سيكتسبه المعهد الوطني من خلاله من رؤى قَيِّمة عن مواقف المستهلكين الفرنسيين تجاه التقليد، الأمر الذي سيساعد بدوره المعهد الوطني، على سبيل المثال، على تحسين حملات التوعية.

9. وهناك شريكان آخران مشاركان في آلية *فرنسا لمكافحة التقليد* منذ فترة طويلة، وهما:

- الجمارك الفرنسية، التي تعتزم مشاركة بيانات الإنفاذ، مما سيُمَكِّن من وضع مؤشرات وطنية؛
- اتحاد الصناعات الهندسية الميكانيكية، الذي سيُجري دراسة حول التقليد في مجال الهندسة الميكانيكية.

10. وفي الأشهر المقبلة، من المتوقع أن ينضم المزيد من الشركاء إلى الآلية، التي من المقرر أن تقدم نتائجها الأولى بحلول نهاية 2023.

11. وستصب كل هذه الأعمال في أنشطة اللجنة الوطنية لمكافحة التقليد.

---

[3] https://www.ccomptes.fr/fr/publications/la-lutte-contre-les-contrefacons.

[4] https://www2.assemblee-nationale.fr/15/les-delegations-comite-et-office-parlementaire/comite-d-evaluation-et-de-controle/evaluations/mission-d-evaluation-de-la-lutte-contre-la-contrefacon.

ثالثاً. الشركات الصغيرة والمتوسطة والتقليد

ألف. نتائج الاستقصاء التي أجراها الاتحاد الفرنسي للشركات الصغيرة والمتوسطة والمعهد الوطني

12. أجرى الاتحاد الفرنسي، في الفترة من فبراير إلى أبريل 2023، استقصاءاً اقتصادياً، تَضَمَّن قسمًا عن التقليد. وقد وَزَّعه على شبكته من الاتحادات المهنية، التي كانت مسؤولة آنذاك عن نشره.

13. وجُمعت الاستجابات من 1,592 شركة من الشركات الصغيرة والمتوسطة. ولأغراض الاستقصاء، صُنِّفت الشركات الصغيرة والمتوسطة تحت قطاع من أربع قطاعاتٍ، وفقًا لأنشطتها، وهي: الصناعة والبناء والتجارة والخدمات.

أ) إجراءات الحماية

14. أفاد حوالي 70 في المئة من المستجيبين في الاستقصاء بأنهم لم يفعلوا شيئًا لحماية الأصول غير الملموسة أو الابتكارات[5]. وقدموا أربعة أسباب تبريرًا لذلك، وهي:

- لم ينظروا إلى الحماية باعتبارها فائدة،
- لم يكن لديهم معرفة كافية بقانون الملكية الفكرية،
- استنتجوا أنهم غير معنيين،
- أو أنهم فشلوا في استيفاء شروط التسجيل.

15. كانت غالبية الشركات الصغيرة والمتوسطة التي قامت بحماية الملكية الفكرية الخاصة بها تنتمي إلى قطاع الصناعة، في حين كانت أقلها حماية لها هي الشركات المندرجة تحت قطاع البناء. وبين هذين القطاعين، وقعت الشركات الصغيرة والمتوسطة المندرجة تحت قطاعي التجارة والخدمات. وبشكلٍ أكثر تحديدًا، أفاد ما يزيد قليلًا عن نصف الشركات الصغيرة والمتوسطة المندرجة تحت قطاع الصناعة بحماية الملكية الفكرية الخاصة بها، في حين لم تقم بذلك سوى ثلث الشركات الصغيرة والمتوسطة المندرجة تحت قطاع التجارة. أما في قطاعي البناء والخدمات، فقد اضطلعت نسبة بلغت نحو 15 في المئة من الشركات الصغيرة والمتوسطة التي شملها الاستقصاء بحماية الملكية الفكرية الخاصة بها.

ب) إنشاء نظام مراقبة

16. ذكر 10% من بين 1,592 مستجيبًا أنهم أنشأوا نظام مراقبة للكشف عن النُسَخ المُقلدة من منتجاتهم، وهي نسبة ليست كبيرة، ومعظمها من الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعة[6].

ج) ضحايا التقليد

17. من بين الشركات الصغيرة والمتوسطة التي شملها الاستقصاء، ذكرت نسبة بلغت 11 في المئة منها أنها وَقَعَت ضحية عمل واحد على الأقل من أعمال التقليد، في مجالات العلامات التجارية أو البراءات أو التصاميم.

د) ردود الفعل في مجال الدفاع عن النفس

18. طلب الاستقصاء من الشركات الصغيرة والمتوسطة المُشَارِكة أيضًا أن توضح ما إذا كانت قد اتخذت (بشكل منهجي أم من حين لآخر) أيٍ من التدابير الدفاعية التالية: تقديم الشكاوى، أو رفع الدعاوى القضائية، أو طلب مصادرة المنتجات المُقَلَّدة، أو اللجوء إلى

---

[5] لأغراض الاستقصاء، الأصول غير الملموسة أو الابتكارات تعني حقوق الملكية الفكرية التالية: البراءات والعلامات التجارية والتصاميم.

[6] مثل الأغذية الزراعية والطباعة والتقانة النارية وأدوات آلات الروبوتات ومُصَنِّعي حمامات السباحة.

إجراءات تسوية المنازعات الودية، أو طلب اتخاذ التدابير الجمركية، أو إذكاء الوعي بتدريب الموظفين والشركاء، أو الاستعانة بحلول حماية العلامات التجارية (وهو نوع من حلول التتبع).

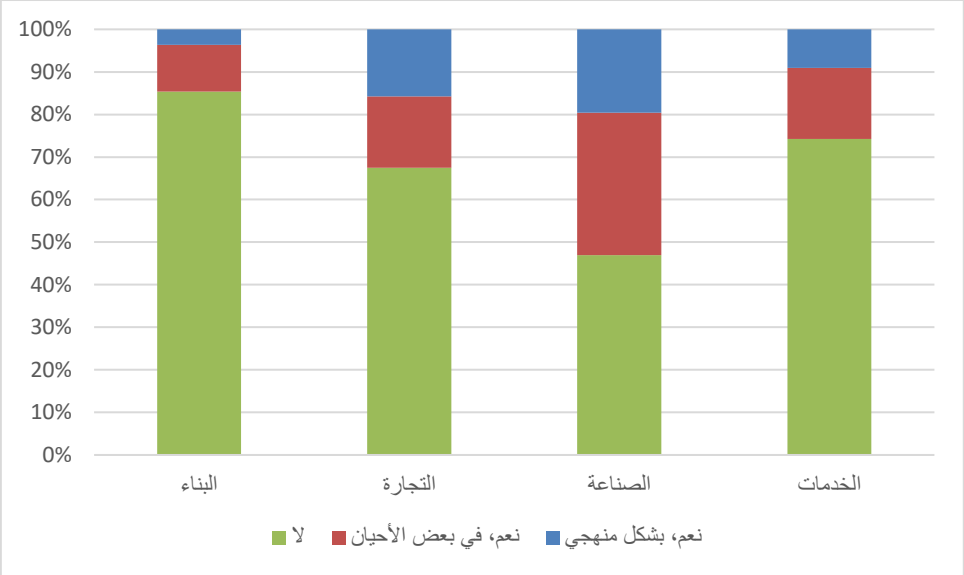

آليات الحماية من التقليد التي اتخذتها الشركات الصغيرة والمتوسطة المُشارِكة

19. من بين الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تضررت من أعمال التقليد، أفادت نسبة تبلغ 44 في المئة منها أنها لم تتخذ أي تدابير للأسباب التالية:

- عدم معرفة ما يجب فعله (33 في المئة)؛
- ضعف احتمالات الحصول على تعويض (31 في المئة)؛
- طول مدة إجراءات التقاضي (24 في المئة)؛
- ارتفاع الرسوم القانونية (17 في المئة)؛
- الخوف من خسارة القضية (7 في المئة)؛
- عدم الرغبة في الكشف عن معلومات سرية (1 في المئة).

20. بعض الاقتباسات المباشرة:

- "التقليد لا يُعَاقَب عليه في البلد الذي ارتُكِبَ فيه فعل التقليد".
- "الأمر لا يستحق الجهد المبذول فيه".
- "إنها حالة من استقواء ذوي النفوذ على المستضعفين، خاصة عندما يكون عملاؤنا هم الذين يُقلدوننا".
- "لا يوجد متسع من الوقت، فالإجراءات طويلة جدًا والتكاليف القانونية مرتفعة للغاية".

21. ومن بين الشركات الصغيرة والمتوسطة التي اتخذت إجراء، معظم الشركات فضلت اتباع الإجراءات الودية (الوساطة) أو التصالح مع المُتَعَدِّي.

22. خلافًا لذلك، أفاد المستجيبون بأنهم اتخذوا أنواع الإجراءات التالية:

- الإجراءات القانونية (26 في المئة)؛
- تقديم الشكاوى (16 في المئة)؛
- إذكاء الوعي بين العاملين (14 في المئة)؛

- طلبات مصادرة السلع المُقلدة (12 في المئة)؛
- التوسيم التجاري (التتبع) (11 في المئة)؛
- والتواصل مع الجمارك (5 في المئة).

باء. الدروس المستفادة (النتائج والمجالات التي يمكن تحسينها)

23. نتائج الاستقصاء تُظهِر للمعهد الوطني عدة أشياء، منها:

24. أولًا، إنها تُذَكِّر بنقص وعي الشركات الصغيرة والمتوسطة بالمشاكل المتعلقة بالملكية الفكرية وبأهمية مكافحة التقليد. وفيما يتعلق بهذه النقطة الأخيرة، يبدو أن الشركات الصغيرة والمتوسطة غير مدركة تمامًا لما يجب عليها فعله إذا تم نسخ منتجاتها. والأمر متروك لكيانات مثل المعهد الوطني لتحسين جودة حملات التوعية. وثمة حاجة إلى تزويد الشركات الصغيرة والمتوسطة بمعلومات أوضح عن الإجراء الدفاعي الذي يتعين عليها اتخاذه في حالة وقوع التقليد وكيفية تنفيذه.

25. علاوة على ذلك، تُحجم الشركات الصغيرة والمتوسطة التي وقعت ضحية للتقليد عن اتخاذ إجراء بسبب ما تعتبره تعويضًا محتملًا ضئيلًا. لذلك، بدأ المعهد الوطني ينظر في سبل زيادة التعويضات الممنوحة. ويعتقد المعهد الوطني أنه يمكن تحسين الوضع بفرض تعويضات أكثر صرامة في القانون على المُتَعَدِّين، كما هو الحال في بعض البلدان الأخرى. مع ذلك، فهذه التعويضات ليست حاليًا جزءًا من "التقاليد القانونية" لفرنسا، حيث يُعتقد أنها تتجاوز التعويض البسيط عن الضرر الناجم عن التقليد، إلى ما يمكن أن يؤدي إلى "إثراء غير مشروع" للطرف المتضرر.

26. وأخيرًا، يعمل المعهد الوطني على تغيير المفهوم الذي يُنظر به إلى التقليد. إذ لا يعتقد أصحاب الأعمال أنهم سيحصلون على تعويض ضعيف فقط إذا اتخذوا إجراء لمكافحة التقليد، بل غالبًا ما يعتقدون أيضًا أن الوقوع ضحية للتقليد سيُشَوِّه سمعة بضائعهم، مما يجعلهم متحفظون في إثارة بواعث قلقهم، بصفة علنية على وجه الخصوص. لذلك، يسعى المعهد إلى تغيير هذا التصور وتفنيد هذا الاعتقاد. ويبدو أن بعض الشركات الصغيرة والمتوسطة قلقة من إلحاق الضرر بصورتها، ولكن المعهد الوطني يُحاول إقناع هذه الشركات بأنها تستطيع الدفاع عن نفسها بفعالية دون الإضرار بسمعتها، استنادًا إلى شهادات أدلى بها ممثلو الأعمال في الندوات التي نظمها المعهد.

27. هذا، وينبغي التأكيد على أن أولوية المعهد الوطني هي مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة على إدراك أهمية أصولها غير الملموسة والحاجة إلى حمايتها، وبالتالي تحقيق أقصى استفادة منها، نظرًا للكثير الذي يمكن أن تخسره هذه الشركات عند وقوع تعدٍ على أيٍ من هذه الأصول. بالتالي، يجب مساعدتها على أن تستبق الأحداث وأن تُخطط مسبقًا لأي مشاكل قد تنشأ.

[نهاية المساهمة]

إنفاذ الملكية الفكرية والشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاع التصاميم في المملكة المتحدة - التحديات والحلول

*مساهمة من إعداد السيد نيك كونوبياس، كبير المستشارين القانونيين، مكافحة النسخ في التصميم (أسيد - ACID)، لندن، المملكة المتحدة**

ملخص

يشكل اقتصاد التصاميم في المملكة المتحدة قصة نجاح عالمية، لكونه واحدًا من أسرع القطاعات نموًا، حيث يساهم بنسبة 4.9 في المئة من إجمالي القيمة المضافة في المملكة المتحدة (GVA) (الذي يصل إلى ما يقرب من 100 مليار جنيه إسترليني)، ويوظف 1.97 مليون شخص يعملون في مجال التصاميم أو يمتلكون مهاراتٍ في التصاميم. وفي المجمل، يعد اقتصاد المملكة المتحدة سادس أكبر اقتصاد في العالم من حيث إجمالي الناتج المحلي الاسمي (GDP)، وعاشر أكبر اقتصاد من حيث القوة الشرائية[7]. ومن التصاميم الأيقونية إلى التصاميم اليومية، يُغَيِّر اقتصاد التصاميم في المملكة المتحدة حياة الناس من خلال ما يوفره من حلول.

مع ذلك، هناك تفاوت بين حماية حق المؤلف وحقوق التصاميم غير المُسَجَّلة على الصعيدين الوطني والعالمي. وفي حين ينعم الاتحاد الأوروبي بنقلة نوعية في حماية حق المؤلف، لا تزال المملكة المتحدة تقف في وضع حرج بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي[8]. رغم ذلك، تؤكد المملكة المتحدة أن لديها واحدًا من أفضل أنظمة الملكية الفكرية في العالم، لكن التقاضي رفاهية لا يتمتع بها سوى القلة. فبالنسبة لغالبية مُصَمِّمي الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة المتحدة، يقترن إنفاذ الملكية الفكرية بالتكلفة الباهظة والوقت الطويل، ناهيك عن التعديات الصارخة والمتعمدة التي نجم عنها إجهاد جماعي لا يُحصى. لذلك، تسلط هذه المساهمة الضوء على التحديات التي يواجهها مُصَمِّمو الشركات الصغيرة والمتوسطة في إنفاذ حقوق الملكية الفكرية الخاصة بهم في المملكة المتحدة ودور منظمة مكافحة النسخ في التصميم (أسيد) في الدفاع عن حقوق التصميم على الصعيدين الوطني والدولي.

أولاً. التصميم والملكية الفكرية في سياق مكافحة النسخ في التصميم

1. جاءت المُؤَسِّسة المُشَارِكة في أسيد، ديدس ماكدونالد، بصفتها مصممة تُنسخ تصاميمها باستمرار حتى أعيتها الحيل، بفكرة إنشاء خطة لمساعدة *الأطراف المستضعفة على التصدي لذوي النفوذ* (أي مساعدة الأخيار على هزيمة الأشرار) لتُعزز، بهذه الخطة، أصالة التصاميم باعتبارها الطريق الحقيقي للنمو. فقد أدركت ماكدونالد الحاجة إلى حماية حقوق الملكية الفكرية للمُصَمِّمين، الأمر الذي أدى إلى إنشاء منظمة أسيد في عام 1996، التي ركزت في البداية على إذكاء الوعي بحقوق التصاميم وتوفير الموارد لمساعدة المُصَمِّمين على حماية إبداعاتهم.

2. فقادت أسيد، منذ ذلك الحين، عدة حملات لتحسين قوانين التصاميم في المملكة المتحدة، حتى وصل الأمر إلى كتابة بعض أجزاء التشريعات، التي أُدخِلَت بسبب الضغط المُمارس منها. فعندما تأسست أسيد، كانت التصاميم تعتبر شكلًا من أشكال الملكية الفكرية الأقل أهمية في المملكة المتحدة، وإن كانت في واقع الأمر، ما زالت كذلك، حتى أن المكتب الوطني للملكية الفكرية في المملكة المتحدة كان يُعرف في السابق بمكتب براءات الاختراع، مما قد يوضح مكانة حقوق الملكية الفكرية الأخرى الأكثر رسوخًا.

ثانياً. التسلسل الهرمي لحقوق الملكية الفكرية

3. لا شك أن هناك تسلسلًا هرميًا لحقوق الملكية الفكرية تقبع فيه التصاميم في مكانٍ ما بالقرب من القاع. ويمكن وصف هذا التسلسل الهرمي باعتباره عائلة: تُمثل البراءات فيها دور الأب، مؤسس نظام الملكية الفكرية كما هو مفهوم اليوم. ورغم أن قانون البراءات الفينيسي الصادر في عام 1474 هو أقدم قانون معروف للملكية الفكرية، إلا أن هناك اقتراحات بأن البراءات نشأت في مدينة سيباريس اليونانية القديمة (وهي المعروفة اليوم أيضًا بإيطاليا). و"والد" حقوق الملكية الفكرية يشبه الأرستقراطي المتوسطي النموذجي، الذي يتسم بالجمود وعدم المرونة والصرامة والاستبدادية ومعارضة التغيير.

---

* الآراء الواردة في هذه الوثيقة تعبر عن آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة آراء الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو. أسيد منظمة بريطانية تساعد المصممين على حماية الملكية الفكرية الخاصة بهم، وخاصة التصاميم. وديدس ماكدونالد، الحاصلة على رتبة ضابط فائق الامتياز في الإمبراطورية البريطانية، هي المؤسسة المُشَارِكة لمنظمة أسيد ورئيستها التنفيذية.

7 اقتصاد التصاميم الصادر عن المجلس المعني بالتصاميم: https://www.designcouncil.org.uk/our-work/design-economy/.

8 انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي.

4. أما حق المؤلف، فهو أشبه بهيئة الأم العملية التي دائمًا ما تسعى إلى إيجاد حل لكل مشكلة. ويشمل قانون حق المؤلف الكلمة المكتوبة والموسيقى والفن والدراما والترتيبات المطبعية والتسجيلات والأفلام والبث والكابل والأقمار الصناعية والبرمجيات وغيرها الكثير. وكان يشمل في السابق التصاميم أيضًا، ولكن في المستقبل، سيكون السؤال المطروح كيف تتم حماية الذكاء الاصطناعي. وكلما احتاج أي شيء إلى حماية، فالأم موجودة!

5. ثم تأتي العلامات التجارية، التي تُشبه قوانينها الطفل الأكبر الذي خُلِّقَ في فرنسا في أواخر القرن التاسع عشر؛ الحق العقلاني العصري، الذي يصوغ هويته الخاصة في العالم، ويجعل الجميع يدركون وجوده إدراكًا تامًا، باهتمامهم بالموضة والأناقة والعلامات التجارية.

6. وبالهبوط مُجَدَّدًا إلى الأسفل، توجد التصاميم. فكيف يمكن وصفها؟ مشوشة وغامضة، مثل العديد من المراهقين والأطفال الأصغر سنًا. لذلك، غالبًا ما يُشار إليها في المملكة المتحدة بكُنيَة "الطفل المُحرَج"، أو "الطفل غير المحبوب"، أو "ابن العم الفقير"، ولكن في الأغلب يُطلق عليها "حق سندريلا"، وكلها سماتٍ قد يعتبرها البعض مُهينة وسخيفة. أما من حيث العاملين، فيعمل واحد من بين كل عشرين من جميع العاملين في المملكة المتحدة في مجال التصاميم أو يمتلك مهارة من مهارات في التصاميم. بالإضافة إلى ذلك، توفر الأنشطة المتعلقة بالتصاميم فرص عملٍ كثيرةٍ، بدءًا من المُصَمِّمين الصناعيين إلى فناني الرسوم البيانية. كما يوظف قطاع التصاميم مواهب متنوعة في مختلف المجالات، ويعملُ اقتصاد التصاميم في المملكة المتحدة بمثابة مركز للابتكار، ومحفز للأفكار الجديدة التي تغطي صناعات متعددة وتكنولوجيا متقدمة.

ثالثاً. تصاميم المملكة المتحدة في إطار دولي

7. ليس هناك شك على الإطلاق في أن قوانين التصاميم تكاد تكون فكرة لاحقة في المملكة المتحدة. ورغم أن الأنظمة القانونية للبراءات والعلامات التجارية وحق المؤلف واضحة نسبياً في المملكة المتحدة - فحتى مع برنامج التنسيق الضخم مع الاتحاد الأوروبي في مجال حق المؤلف - مازالت قوانين التصاميم تتسم بالتعقيد وعدم الاتساق.

8. فقبل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، كانت هناك خمسة أنظمة قانونية مختلفة لحماية التصاميم في المملكة المتحدة. وإذا كان المأمول أن تُبَسَّط الأنظمة بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، فقد كان هذا افتراض خاطئ. إذ لا تزال هناك خمسة أنظمة قانونية مختلفة لحماية التصاميم في المملكة المتحدة، لكن اثنين منها لم يَعُدا قائمَين على الأنظمة القانونية للاتحاد الأوروبي. لذلك، يُجري مكتب الملكية الفكرية في المملكة المتحدة مشاوراتٍ، وإن كانت قد جاءت متأخرة، حول كيفية تبسيط نظام حماية التصاميم. ولكن كم من الوقت سيستغرقه تبسيط هذا النظام؟ القوانين المُعَقَّدة وغير المتسقة وغير الواضحة لا توفر سوى قدرٍ ضئيلٍ من الحماية، خصوصًا عندما يصبح إنفاذها ضروريًا. وغالباً ما يُعتَقَد أن العديد من الشركات التي تعتمد على التصميم ستتوقف عن العمل في مواجهة السرقة المستمرة لتصاميمها.

رابعاً. التناقض في قوانين المملكة المتحدة

9. هذا التناقض في قوانين الملكية الفكرية في المملكة المتحدة، لا يتجلى بشكلٍ أفضل كما يتجلى في كيفية تطبيق القوانين الجنائية على حقوق الملكية الفكرية. إن سرقة حق المؤلف أو العلامة التجارية تعد جريمة جنائية يُعَاقَب عليها بالسجن لمدة تصل إلى عشر سنوات وغرامة غير محدودة. مع ذلك، لم تصبح سرقة التصاميم المُسَجَّلة جريمة جنائية إلا في 2014، ولم يُطبَّق هذا القانون حينها تحديدًا إلا بعد حملة مستمرة وشرسة من أسيد. أما التصاميم غير المُسَجَّلة، فلا تتمتع بحماية على الإطلاق بموجب القوانين الجنائية.

10. يُعَد تسجيل التصاميم عملية مكلفة، ونادرًا ما يعرف المُصَمِّم مسبقًا التصاميم التي ستحقق ناجحًا تجاريًا، وبالتالي تستحق أن تُنفَق عليها الأموال في رسوم التسجيل.

11. وتوضح هذه المسألة دراسة الحالة التالية: إذا قام المُصَمِّم بتصميم ورسم صورة ثنائية الأبعاد لقطعة جديدة من الأثاث، سواء باستخدام برنامج التصميم بمساعدة الحاسوب (CAD) أو باليد، وجاء شخص ما ونسخها، رغم علمه بأنها محمية باعتبارها عملًا فنيًا بموجب قانون حق المؤلف، فقد ارتكب هذا الشخص جريمة جنائية بموجب القانون الإنجليزي. مع ذلك، إذا صَنَّع مُنشئ التصميم تلك القطعة من الأثاث وأصبحت قطعة ثلاثية الأبعاد، فعندئذ (باستثناء حالات نادرة) تُرفع عنها الحماية بموجب قانون حق المؤلف وتصبح "محمية" باعتبارها تصميمًا غير مسجل. وإذا نسخها شخص ما عمدًا، فهو لا يرتكب بذلك أي جريمة جنائية في المملكة المتحدة. هذا أمر غير معقول، وهو ما يوجب طرح السؤال التالي: "هل حقوق المُصَمِّم أقل قيمة حقًا من حقوق مالكي حق الملكية الفكرية الآخرين؟"

وعليه، يجب، على أقل تقدير، أن يكون هناك رادع قوي ضد السرقة المتكررة، وخاصة إزاء الطباعة الثلاثية الأبعاد،[9] ولكن هذه القوة الرادعة غير متاحة في الوقت الحاضر.

خامساً. تصاميم المملكة المتحدة بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي

12. ازداد وضع المُصَمِّم البريطاني سوءًا أيضًا بسبب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. وبوضع إيجابيات وسلبيات عضوية المملكة المتحدة في الاتحاد الأوروبي جانباً، يتضح أن فقدان المُصَمِّمين البريطانيين للسوق الموحدة حرمهم من حماية الحقوق المتعلقة بالنماذج والرسوم المُسَجَّلة وغير المُسَجَّلة ما لم تُتاح تصاميمها أولًا للجمهور في دولة عضو في الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي لم يَعُد ينطبق بالطبع على المملكة المتحدة. وفي المقابل، إذا أُتيح التصميم أولًا للجمهور في الاتحاد الأوروبي، فلن تكون حماية حق التصميم في المملكة المتحدة متاحة لأن التصميم لم يُنشر أو يُتاح أولًا للجمهور في المملكة المتحدة! وينطبق ذلك أيضًا بالطبع على مُصمم الاتحاد الأوروبي الذي لن يتمكن من الاعتماد على قوانين التصاميم في المملكة المتحدة إذا عرض تصميمه أولًا في الاتحاد الأوروبي. إنها معضلة لا مفر منها يواجهها المُصَمِّم الذي لم يَعُد يعرف، منذ 2020، أين يعرض تصاميمه أولًا. ففي حين كانت هناك محاولات في المملكة المتحدة لتمديد مدة واختبارات قانون الاتحاد الأوروبي لمواءمته وإدماجه في القانون الإنجليزي، فقد أدى هذا ببساطة إلى تعقيد الأمور بشكلٍ أكبر. وقد سُوِّيَت القضية الوحيدة التي نظرت فيها المحكمة حول هذا الموضوع دون التوصل إلى حكمٍ واضح[10]، الأمر الذي يفتح مجالًا آخر من التخبط والتعقيد الكبير أمام المُصَمِّم البريطاني.

سادساً. حماية التصاميم في إطار المشهد الدولي

13. بما أن هذا عالم بلا حدود، فإن سرقة التصاميم قضية عالمية، وليست وطنية فقط. بالتالي، فإن وضع معاهدة دولية بشأن التصاميم هو أمر لا بد منه. على سبيل المثال، كان لحق المؤلف قانونًا منذ اتفاقية برن لعام 1886، ولكن طرأت عليه تنقيحات متعددة. وسيكون من المفيد، وجود حدٍ أدنى من المعايير الدولية لحماية المُصَمِّمين في المملكة المتحدة يماثل المعيار المتعلق بحق المؤلف. فثمة مجالات عديدة يمكن المواءمة فيها بين القوانين خارج الاتحاد الأوروبي. على سبيل المثال، تحمي بعض البلدان التصاميم بوصفها براءات تصاميم، والبعض الآخر يحميها من خلال قوانين حق المؤلف في الأعمال الفنية. والبعض يتطلب التسجيل للحصول على الحماية، والبعض الآخر لا يتطلب التسجيل. كما أن هناك آجال مختلفة من الحماية تتراوح بين الحماية لمدة ثلاث سنوات إلى الحماية مدى الحياة بالإضافة إلى 70 عاماً. واختبارات الاستمرارية مختلفة اختلافًا بَيِّنًا في جميع أنحاء العالم، وحتى على المستوى الدولي، تتسم قوانين التصاميم بالتناقض والفوضى.

سابعاً. تعقيد قانون التصاميم وتكلفة إجراءات التقاضي

14. القوانين المُعَقَّدة أو غيابها ليست السبب الوحيد الذي يجعل مصممي المملكة المتحدة يعتبرون حماية تصاميمهم مسألة شبه مستحيلة. فالإطار القانوني للملكية الفكرية في المملكة المتحدة أيضًا غير مناسب للغرض. إذ ترى منظمة أسيد وشركائها أن التقاضي بشأن الملكية الفكرية في المملكة المتحدة رفاهية لا يتمتع بها سوى القلة التي تستطيع تَحَمُّل نفقاته. وبصرف النظر عن أن إنفاذ حقوق التصاميم مُكَلِّف ومُعَقَّد ويستغرق وقتًا طويلًا للغاية، فهو حتمًا أمر مرهق بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة. وفي ذلك، يعتقد مكتب الملكية الفكرية أن المملكة المتحدة لديها أفضل نظام للملكية الفكرية في العالم، ولكنه نظامًا لا يتمكن العديد من مصممي الشركات الصغيرة والمتوسطة، الذين يشكلون غالبية اقتصاد التصاميم في المملكة المتحدة، من الوصول إليه.

15. ومن الأمثلة على ذلك استعراض تكلفة الإجراءات القانونية. ذلك أن محامي التصميم ليسوا مجموعة متخصصة فحسب، ولكن أتعابهم باهظة الكُلفة أيضًا، حيث يتقاضى بعض المتخصصين في الملكية الفكرية 800 جنيهٍ إسترليني في الساعة على ملكاتهم. بالإضافة إلى ذلك، فإن تكلفة رفع الدعاوى باهظة رغم وجود محكمة ابتدائية متخصصة في قضايا الملكية الفكرية ذات المطالبات الصغيرة في إنجلترا. والمُتَعَدُّون على التصاميم ومحاموهم يعرفون كيف يستغلون النظام وسيسلكون كل طريقة يمكن تصورها لتأخير التقاضي وزيادة الرسوم على المُدَّعِين. وتتمثل إحدى طرق القيام بذلك في التماس تأمين للتكاليف، مما يُجبِر المُدَّعِين أصحاب التصميم على إيداع الأموال في المحكمة إذا خسروا القضية. ويهدف هذا الإجراء إلى تخويف المُدَّعِين وترهيبهم، وللأسف، ينجح المُتَعَدُّون في تحقيق مسعاهم. فمن الواضح أن هذا الإجراء يضيف إلى التأخير والضغوط التي يواجهها المُدَّعون من المُصَمِّمين. وفي محاولة للتخفيف من بعض هذه المشكلات، تُجري أسيد حاليًا مناقشات مع مكتب الملكية الفكرية في المملكة المتحدة وغيره من الإدارات الحكومية في محاولة لخلق فرص متكافئة من خلال الحث على اتخاذ العديد من الإصلاحات الإجرائية والقانونية في المملكة المتحدة، وهو ما يُعرف

[9] تدعو الآن الوكالة الوطنية لمكافحة الجريمة في المملكة المتحدة إلى حظر الطباعة الثلاثية الأبعاد غير القانونية للأسلحة، التي شكلت مصدر قلق أثارته أسيد في 2016.

[10] شركة بيفرلي هيلز تيدي بير ضد مجموعة بي إم إس الدولية [2019] المحكمة العليا في إنكلترا وويلز 2419 (منسق إنفاذ حقوق الملكية الفكرية).

بتحدي ديفيد ضد جالوت. واستنادًا إلى الفائز في تلك المعركة بالذات، لا تزال منظمة أسيد تأمل في أن تسود نفس النتيجة والإنصاف في حماية حقوق التصاميم في المملكة المتحدة.

ثامناً. خاتمة

16. لا تزال منظمة أسيد ملتزمة بالعمل جنبًا إلى جنب مع الحكومات والجهات صاحبة المصلحة في المجال والمهنيين القانونيين على الصعيدين الوطني والدولي لضمان احترام حقوق التصاميم وصونها وعدم ردعها حتى يتحقق ذلك. وتعمل أسيد بشكل إيجابي مع مكتب الملكية الفكرية في المملكة المتحدة على إدخال نظام وطني للتأمين على الملكية الفكرية. مع ذلك، لم يشمل الاستقصاء الأول الصناعات الإبداعية، على الرغم من أنها تمثل حوالي ثلث الأعمال الغنية بأصول الملكية الفكرية في المملكة المتحدة، وهو ما ينم على أنه سيكون نظامًا تحويليًا. وثمة مجال آخر من مجالات العمل، يتقدم ببطء، ويسعى إلى توفير أدوات المساعدة الذاتية للمتقاضين المحتملين وتشجيع الحصول على خدمة وساطة سريعة. بيد أن هاتين المبادرتين، في واقع الأمر، ستستغرقان بعض الوقت. ولا تزال أسيد تأمل في أن تكون استشارات التصميم في المملكة المتحدة، المقرر إطلاقها في منتصف 2024، فرصة لإصلاح قانون التصاميم الذي تشتد الحاجة إليه من أجل معالجة تعقيده والتكلفة والوقت والإجهاد الذي يتطلبه اتخاذ الإجراءات القانونية، وخاصة بالنسبة للشركات الفردية ومتناهية الصغر والصغيرة.

17. وأخيرًا، ترغب أسيد في إذكاء الوعي بميثاق الملكية الفكرية الذي أصدرته في سياق الدورة السادسة عشرة للجنة الاستشارية للإنفاذ التابعة للويبو، التي تركز على إرساء احترام الملكية الفكرية، مع مناشدة جميع الوفود بمد يد العون لأسيد من أجل مساعدة المُصَمِّمين. وُضِعَ الميثاق في 2022 في محاولة لحشد الدعم العام لحقوق المُصَمِّمين في المملكة المتحدة. وبالتوقيع على ميثاق الملكية الفكرية لأسيد، يمكن لجميع الراغبين في إرساء احترام الملكية الفكرية إظهار دعمهم للمعارك التي يواجهها المُبدِعون. فعلى كل من يهتم بأن يصبح مُوَقِّعًا، زيارة موقع أسيد WWW.ACID.UK.COM للحصول على المزيد من المعلومات.

[نهاية المساهمة]

إنفاذ الملكية الفكرية والشركات الصغيرة والمتوسطة - نظرة عامة على التحديات والحلول

*مساهمة من إعداد الدكتور محمد حجازي، كبير مستشاري القانون والسياسات العامة، غرفة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، القاهرة، مصر**

ملخص

تتناول هذه المساهمة أهمية الملكية الفكرية في سياق الشركات الصغيرة والمتوسطة، فضلًا عن العقبات التي تواجهها الشركات المذكورة كلما انخرطت في مسعاها للحفاظ على حقوق الملكية الفكرية الخاصة بها. تتألف الملكية الفكرية من الأصول غير الملموسة الناتجة عن الإبداع البشري، بما فيها، على سبيل المثال لا الحصر، الاختراعات والعلامات التجارية وحق المؤلف. وتتمتع حقوق الملكية الفكرية بإمكانات تجعلها بمثابة مصدرٍ هامٍ للإيرادات، فهي وسيلة لاكتساب ميزة تنافسية، وإرساء هوية تجارية مميزة، وتيسير دخول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق. مع ذلك، تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة، في كثيرٍ من الأحيان، عقبات مختلفة عندما يتعلق الأمر بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية الخاصة بها مقارنة بالمؤسسات الكبرى، مما يؤثر سلبًا على قدرتها على استخدام حقوق الملكية الفكرية هذه لصالحها. وتشمل هذه العقبات قيودًا على الموارد والتمويل، وعدم كفاية الوعي والخبرة، ناهيك عن المهمة الشاقة المتمثلة في جمع الأدلة التجريبية. من ثم، تقترح ورقة المساهمة عدة استراتيجيات لمعالجة هذه الصعوبات، بما فيها الدخول في شراكات مع شركات أخرى أو خبراء آخرين في الملكية الفكرية، وطلب الدعم من الهيئات الحكومية ومنظمات الملكية الفكرية، وتوظيف عمليات بديلة لتسوية المنازعات. وتشير نتائج التدخل إلى وجوب اعتماد الشركات الصغيرة والمتوسطة تدابير فعالة واستباقية من أجل حماية أصول الملكية الفكرية الخاصة بها والإشراف عليها. بالإضافة إلى ذلك، يُوصى بأن تلتمس الشركات المذكورة المساعدة والتوجيه من طائفة من الجهات صاحبة المصلحة بغية الاستفادة من هذه المساعي.

أولاً. مقدمة

1. الملكية الفكرية أصل من الأصول الأساسية للشركات الصغيرة والمتوسطة، التي تشير إلى إبداعات العقل، مثل الاختراعات والعلامات التجارية وحقوق المؤلف. ويمكن أن تكون الملكية الفكرية مصدرًا قيمًا لإدرار الإيرادات على الشركات الصغيرة والمتوسطة، ويمكن أيضًا أن تساعد هذه الشركات على المنافسة في السوق.

2. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تمنح الملكية الفكرية الشركات الصغيرة والمتوسطة ميزة تنافسية على منافسيها. فبراءة الاختراع يمكن أن تمنع المنافسين من نسخ منتج جديد أو نقل طريقة تصنيعه. والعلامة التجارية يمكن أن تساعد الشركات المعنية على تمييز منتجاتها وخدماتها عن منتجات وخدمات منافسيها. فضلًا عن ذلك، يمكن أن تساعد الملكية الفكرية هذه الشركات على بناء هوية تجارية قوية. فعلى سبيل المثال، يمكن استخدام العلامة التجارية لإنشاء صورة تجارية متسقة للشركات الصغيرة والمتوسطة عبر جميع المواد التسويقية. أما حق المؤلف، فيمكن أن يحمي التعبير الفريد عن فكرةٍ ما، مثل تصميم موقع ويب أو شعار شركة.

3. أما الترخيص ومنح الامتياز، فيمكن أن يكونا وسيلة تحقق بها الشركات الصغيرة والمتوسطة إيرادات إضافية وتُوَسِّع عبرها نطاق وصولها إلى عملائها وتجتذب عن طريقها المستثمرين وتحشد من خلالها رؤوس الأموال.

4. بالإضافة إلى هذه الفوائد، يمكن أيضًا أن تساعد الملكية الفكرية الشركات الصغيرة والمتوسطة على الوصول إلى أسواق جديدة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تعطي البراءات هذه الشركات الحق الحصري في بيع منتجاتها أو خدماتها في بلدٍ معين.

5. وبوجهٍ عام، تعد الملكية الفكرية أحد الأصول البالغة الأهمية بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة. ذلك أنه بحماية أصول الملكية الفكرية الخاصة بها وإدارتها بفعالية، بإمكان هذه الشركات اكتساب ميزة تنافسية، وبناء هوية تجارية قوية، وتحقيق إيرادات إضافية، واجتذاب المستثمرين، وتوسيع نطاق وصولها إلى عملائها.

6. مع ذلك، غالبًا ما تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة تحدياتٍ غير مسبوقة عندما يتعلق الأمر بالتعدي على حقوق الملكية الفكرية الخاصة بها. من ثم، يناقش هذا المقال التحديات التي تواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة في إنفاذ حقوق الملكية الفكرية الخاصة بها مقارنة بالشركات الكبرى ويقترح بعض الحلول للتغلب على هذه التحديات.

* الآراء الواردة في هذه الوثيقة تعبر عن آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة آراء الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو.

ثانياً. التحديات التي تواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة في إنفاذ حقوق الملكية الفكرية الخاصة بها

ألف. محدودية الموارد والميزانيات

أ) التحدي

7. تعمل الشركات الصغيرة والمتوسطة في الغالب بموارد مالية وبشرية محدودة مقارنة بالشركات الكبرى. ذلك أن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية يمكن أن يكون مكلفًا، حيث ينطوي على دفع رسوم قانونية وإجراء تحقيقات وسداد نفقات تقاضي، الأمر الذي يمكن أن يشكل عبئًا على الشركات المذكورة.

ب) الحلول

8. إن التعاون مع شركات أخرى أو خبراء في الملكية الفكرية بغية تقاسم التكاليف والموارد يمكن أن يكون حلًا مُجديًا. ويمكن أن تقدم الحكومات ومنظمات الملكية الفكرية مساعدات مالية أو إعانات للشركات الصغيرة والمتوسطة حتى تساهم في تخفيف العبء المالي المرتبط بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية الخاصة بهذه الشركات. كما أن تجميع الموارد وتقاسم التكاليف القانونية والعمل الجماعي يمكن أن يعزز جهود الإنفاذ التي تبذلها الشركات المعنية. ويمكن أن يشمل ذلك إجراء تحقيقات مشتركة، أو تبادل الأدلة، أو اتخاذ إجراءات قانونية مشتركة ضد المتعدين.

باء. نقص الوعي والمعرفة

أ) التحدي

9. تفتقر العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى الوعي والمعرفة بأهمية حقوق الملكية الفكرية وآليات الإنفاذ المتاحة لها. وقد لا تعرف هذه الشركات كيف تحمي أصول الملكية الفكرية الخاصة بها أو تكتشف التعديات المحتملة عليها.

ب) الحلول

10. يمكن أن تقدم الحكومات ومنظمات الملكية الفكرية واتحادات الصناعة برامج تعليمية وحلقات عمل وندوات تستهدف الشركات الصغيرة والمتوسطة بالتحديد. أما الشركات الصغيرة والمتوسطة، فينبغي عليها أن تعطي الأولوية لبناء ثقافة الوعي بالملكية الفكرية داخل منشآتها. ويمكن أن يشمل ذلك تدريب الموظفين على حقوق الملكية الفكرية، وأهمية حماية الملكية الفكرية، وكيفية تحديد التعديات المحتملة عليها والإبلاغ عنها. كما أن تثقيف الموظفين يمكن أن يساعد الشركات المذكورة على اكتشاف التعديات على الملكية الفكرية ومعالجتها بفعالية أكبر.

11. فهذه المبادرات، يمكن أن تساعد على إذكاء الوعي بحقوق الملكية الفكرية، وتثقيف الشركات الصغيرة والمتوسطة بأهمية حماية الملكية الفكرية، وتقديم التوجيه بشأن كيفية إنفاذ حقوقها بفعالية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن توفر الوكالات الحكومية موارد معلومات أو خطوط ساخنة لمساعدة الشركات المعنية على فهم المشهد العام للملكية الفكرية والتعامل معه.

جيم. صعوبة جمع الأدلة

أ) التحدي

12. قد تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة تحديات في جمع الأدلة بسبب صعوبة تحديد المتعدين المحتملين وتَعَذُّر تعقبهم، وعدم إمكانية الوصول إلى خدمات التحقيق المتخصصة، فضلًا عن تكلفة جمع الأدلة.

ب) الحلول

13. يمكن أن تلتمس الشركات الصغيرة والمتوسطة المساعدة من خبراء الملكية الفكرية أو المحققين أو المهنيين القانونيين ذوي الخبرة في جمع الأدلة. ويمكن أن تُنشئ الحكومات وحدات أو وكالات تحقيق مخصصة في مجال الملكية الفكرية حتى تساعد الشركات المعنية في جمع الأدلة وبناء قضايا قوية ضد المتعدين.

14. كما أن التعاون مع خبراء قانونيين أو مهنيين في مجال الملكية الفكرية يمكن أن يساعد الشركات الصغيرة والمتوسطة في جمع الأدلة واتخاذ الإجراءات القانونية ضد المتعدين. والاستعانة بأدوات التكنولوجيا المتقدمة يمكن أن ييسر جمع الأدلة ويعزز كفاءة إنفاذ الملكية الفكرية.

دال. تعقيد الإطار القانوني

أ) التحدي

15. إن إجراءات التسجيل للحصول على حقوق الملكية الفكرية عملية يمكن أن تتسم بالتعقيد، وقد تستغرق وقتًا طويلًا في بعض البلدان. وتفتقر العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى الموارد اللازمة لتوظيف فرق قانونية مخصصة. بالتالي، فإنها تواجه صعوبات في إثبات تَفَرُّد أو قيمة إبداعاتها، ناهيك عن حقوقها القانونية عليها.

ب) الحلول

16. ينبغي على الحكومات تيسير إجراءات تسجيل حقوق الملكية الفكرية. فالحد من البيروقراطية وتوفير التوجيه اللازم يمكن أن يجعلا حصول الشركات الصغيرة والمتوسطة على الحماية القانونية لأصول الملكية الفكرية الخاصة بها مسألة أيسر منالًا. أما الحكومات ومنظمات الملكية الفكرية، فيمكن أن تضع برامج أو تُطلق مبادرات لمساعدة الشركات المعنية على تقييم تَفَرُّد وقيمة إبداعاتها، بما فيها تقييمات الخبراء أو مراجعات النظراء.

هاء. تحديات الإنفاذ عبر الحدود

أ) التحدي

17. إنفاذ حقوق الملكية الفكرية عبر الحدود يمكن أن يكون عملية صعبة بسبب اختلاف الأنظمة القانونية والقوانين والحواجز اللوجستية، مثل الحواجز اللغوية والاختلافات الثقافية. وهذا يجعل من الصعب على الشركات الصغيرة والمتوسطة حماية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بها بفعالية في الأسواق الأجنبية.

ب) الحلول

18. ينبغي على الحكومات أن تعمل على تعزيز التعاون الدولي واتساق قوانين الملكية الفكرية لتيسير عمليات الإنفاذ عبر الحدود. ويمكن أن ينطوي ذلك على الدخول في اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف لمواءمة الأطر والإجراءات القانونية أو إنشاء وحدات أو وكالات متخصصة لإنفاذ الملكية الفكرية من أجل مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة على إنفاذ حقوقها في الخارج. وبدلًا من اللجوء إلى إجراءات التقاضي الطويلة والمُكلِّفة، يمكن أن تبحث الشركات المعنية عن طرقٍ بديلة لتسوية المنازعات، مثل الوساطة أو التحكيم. إذ يوفر اتباع هاتين العمليتين طريقة أسرع وأكثر فعالية من حيث التكلفة لحل منازعات الملكية الفكرية. لذلك، يمكن أن تنشئ الحكومات ومنظمات الملكية الفكرية خدمات وساطة أو تحكيم وأن تشجع على استخدامها بين الشركات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثاً. إنفاذ حقوق الملكية الفكرية

19. يحدد هذا الجزء بعض الحقائق الهامة التي يجب على أصحاب الحقوق فهمها من أجل إنفاذ حقوقهم. ومن الأهمية بمكان أن تدعم الحكومات ومنظمات الملكية الفكرية تبادل المعارف المتعلقة بهذه الحقوق بين الشركات الصغيرة والمتوسطة، من أجل تمكين الشركات المذكورة من إنفاذ حقوقها.

20. أما إنفاذ حقوق الملكية الفكرية، فهو عملية حماية الحقوق القانونية للمبدعين وأصحاب الملكية الفكرية والحفاظ عليها. وتلخص الفقرات التالية مختلف الطرق القائمة لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية.

ألف. التقاضي

21. التقاضي هو طريقة من الطرق الشائعة لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية عندما تُثبِت الطرق الأخرى، مثل التفاوض أو الترخيص، فشلها. ويتطلب التقاضي رفع دعوى قضائية في المحكمة ضد الطرف المتهم بالتعدي على حقوق الملكية الفكرية لصاحبها. وفيما يلي بعض الجوانب الرئيسية للتقاضي كوسيلة لإنفاذ الملكية الفكرية:

أ) الإجراءات القانونية

22. يقوم صاحب الملكية الفكرية، من خلال تمثيله القانوني، بتقديم شكوى يزعم فيها بوقوع تعدٍ على حقوق الملكية الفكرية الخاصة به. وتوضح الشكوى بالتفصيل الملكية الفكرية المحمية، وأعمال التعدي المزعومة التي ارتُكِبَت عليها، والأضرار التي لحقت بصاحب الملكية الفكرية.

ب) الأوامر الزجرية الأولية

23. يمكن أن يطلب صاحب الملكية الفكرية من المحكمة استصدار أمرٍ زجريٍ أولي، يُمنَع بمقتضاه المتعدي المزعوم من الاستمرار فيما يُمارسه من أنشطة تعدٍ أثناء سير الدعوى. فالهدف من الأمر الزجري الأولي هو منع وقوع المزيد من الأضرار والإبقاء على الوضع الراهن على ما هو عليه إلى أن يتم اتخاذ قرار نهائي.

ج) عملية الاستكشاف

24. يوفر التقاضي فرصة لكلا الطرفين لجمع الأدلة باتباع عملية استكشاف، يتم بمقتضاها طلب المعلومات والوثائق وإفادات الشهود وتبادلها. فالاستكشاف يساعد في بناء الحُجَج وإثبات الادعاءات.

د) المحاكمة والحكم

25. إذا أُحيلت القضية إلى المحاكمة، يقدم كلا الطرفين حُجَجِهما وأدلتهما أمام القاضي أو هيئة المحلفين. وتقرر المحكمة حينئذ ما إذا كان قد وقع تعدٍ على حقوق الملكية الفكرية.

هـ) التعويضات والجزاءات

26. إذا ثبت وقوع تَعَدٍ، يجوز أن تحكم المحكمة لصاحب الملكية الفكرية بتعويض. وعادة ما يستند ذلك على عوامل، مثل مدى التعدي الواقع أو خسائر الأرباح أو طبيعة التعدي وحجمه. ويجوز للمحكمة أيضًا أن تأمر المتعدي بوقف ما يقوم به من أنشطة تَعَدٍ بشكل دائم (أمر زجري نهائي).

و) دعاوى الاستئناف

27. يجوز لأيٍ من الطرفين أن يقدم طلبًا إلى المحكمة للاستئناف على الحكم الصادر منها، إذا كان يعتقد بوجود خطأ في الحكم أو في الإجراءات القانونية. مع ذلك، يمكن أن تستغرق طلبات الاستئناف وقتًا طويلًا وأن تؤدي إلى مزيد من الدعاوى القضائية. ومن الأهمية بمكان أن ندرك أنه في حين أن التقاضي يمكن أن يكون وسيلة فعالة لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية، فإنه يمكن أيضًا أن يكون مُكلفًا، ويستغرق وقتًا أطول، ويؤدي إلى نتائج غير مؤكدة. بالتالي، يُنصح بالبحث عن طرقٍ بديلةٍ لتسوية المنازعات، مثل الوساطة أو التحكيم،

قبل اللجوء إلى إجراءات التقاضي. كما يشكل الحصول على مشورة قانونية من محامي الملكية الفكرية أهمية بالغة من أجل التعامل بفعالية مع تعقيدات التقاضي في مجال الملكية الفكرية.

باء. رسائل المطالبة بوقف الاستخدام والكف عنه:

28. قبل اتخاذ إجراء قانوني، يمكن أن يكون إرسال رسالة إلى الطرف المتعدي تطالبه بوقف الاستخدام والكف عنه بمثابة تحذير له يمنحه فرصة للتوقف طواعية عن ارتكاب التعدي. وتؤكد هذه الرسالة حقوق الطرف المتعدى عليه وتطالب المتعدي إما بوقف أنشطته أو مواجهة عواقب قانونية.

29. وتُستخدم رسائل المطالبة بوقف الاستخدام والكف عنه بشكلٍ شائع كخطوة أولية في إنفاذ حقوق الملكية الفكرية قبل اللجوء إلى إجراءات التقاضي. وتعتبر رسائل التوقف والكف وثيقة رسمية يرسلها صاحب الملكية الفكرية أو ممثليه القانونيين إلى الشخص أو الكيان الذي يزعم انخراطه في التعدي على حقوق الملكية الفكرية الخاصة به. وفيما يلي بعض الجوانب الرئيسية التي تُستخدم فيها رسائل التوقف والكف لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية.

أ) تأكيد الحقوق

30. تحدد الرسالة بوضوح حقوق الملكية الفكرية المُعينة الجاري التعدي عليها، مثل حقوق المؤلف أو العلامات التجارية أو براءات الاختراع. كما تقدم شرحًا تفصيليًا عن كيفية استخدام المتعدي المزعوم للملكية الفكرية دون إذن.

ب) المطالبة بوقف أنشطة التعدي:

31. الغرض الأساسي من الرسالة هو مطالبة المتعدي المزعوم بالتوقف عن أنشطة التعدي المنخرط فيها فورًا، حيث إنها تحدد موعدًا نهائيًا للمتلقي لإرسال رده والامتثال للطلب.

ج) إثبات التعدي

32. قد تتضمن الرسالة دليلًا يدعم الزعم بارتكاب التعدي، مثل تقديم أمثلة على الاستخدام المتعدي أو توثيق الحقوق السابقة أو شهادات تسجيل حماية الملكية الفكرية، مما يساعد على بيان إثبات حالة قوي ويزيد من فرص الامتثال.

د) العواقب القانونية المحتملة

33. عادة ما ترمي رسائل التوقف والكف إلى إعلام المتلقي بالعواقب القانونية المحتملة لعدم الامتثال، التي تشمل إمكانية اتخاذ إجراء قانوني، وطلب الانتصاف بأمرٍ زجريٍ والمطالبة بتعويضٍ عن الأضرار الناجمة عن الاستمرار في ارتكاب التعدي.

هـ) الحفاظ على الأدلة

34. قد تتضمن الرسالة أيضًا تعليمات للمتعدي المزعوم بالحفاظ على جميع الأدلة ذات الصلة، مثل المستندات أو السجلات أو الملفات الرقمية المتعلقة بالتعدي، الأمر الذي يشكل أهمية في حالة ما إذا أصبح اللجوء إلى التقاضي أمرًا ضروريًا.

و) الأسلوب المهني:

35. يجب أن تحافظ الرسالة على استخدام أسلوب مهني، يتجنب اللهجة الهجومية أو التلويح بتهديد بلا داعٍ. فالرسالة جيدة الصياغة تنقل جِدِّية المطالبة، وتُظهر، في الوقت نفسه، الاستعداد للمشاركة في حل إذا تم تصحيح التعدي.

جيم. الترخيص كوسيلة مساهمة في إنفاذ الملكية الفكرية

36. باللجوء إلى الترخيص، يمكن أن يحافظ صاحب الملكية الفكرية على تحكمه في كيفية استخدام الملكية الفكرية الخاصة به. وذلك بوضع قيودٍ محددةٍ على نطاق الترخيص ومدته وموقعه الجغرافي، مما يضمن له التزام المرخص له بهذه الشروط واحترام حقه في الملكية الفكرية الخاصة به.

37. كما يوفر الترخيص إطارًا قانونيًا لاستخدام الملكية الفكرية المُصَرَّح به، مما يقلل من أخطار الاستخدام غير المصرح به أو التعرض لتَعَدٍ. إذ يحدد اتفاق الترخيص حقوق والتزامات كلا الطرفين، ويوضح الإجراءات التي تشكل تعديًا والعواقب المترتبة على عدم لامتثال.

38. ويمكن أن يكون الترخيص طريقة مربحة لتحقيق إيرادات من أصول الملكية الفكرية. إذ يمكن أن يتفاوض أصحاب الملكية الفكرية على رسوم الترخيص أو الإتاوات، مما يسمح لهم بالاستفادة من الملكية الفكرية الخاصة بهم دون الاستثمار المباشر في الإنتاج أو التسويق أو التوزيع. فهذه الفائدة المالية يمكن أن تُحَفِّز أصحاب الملكية الفكرية على الانخراط بهمة في إنفاذ حقوق الملكية الفكرية الخاصة بهم والاستثمار في إبداع الملكية الفكرية.

39. كذلك، يُمَكِّن الترخيص أصحاب الملكية الفكرية من توسيع نطاق وصولهم إلى السوق بما يتجاوز قدراتهم الخاصة. فبمنح التراخيص لأطراف ثالثة، يمكن أن يصل أصحاب الملكية الفكرية إلى أسواق أو مناطق جغرافية أو صناعات جديدة قد لا يملكون الموارد أو الخبرة اللازمة لاختراقها بأنفسهم. ويمكن أن يسهم هذا التوسع في زيادة الوعي بالعلامة التجارية والظهور المتزايد لصاحب الملكية الفكرية.

40. من ناحية أخرى، يعزز الترخيص التعاون والابتكار من خلال السماح لمختلف الأطراف بالاستفادة من بعضها البعض. فعلى سبيل المثال، تعمل اتفاقات الترخيص المتبادل على تمكين طرفين أو أكثر من تبادل حقوق الملكية الفكرية، مما يعزز مشاركة المعرفة، والتقدم التكنولوجي، والمنفعة المتبادلة. وتتضمن اتفاقات الترخيص، في كثير من الأحيان، أحكامًا لرصد ومراجعة استخدام المرخص له للملكية الفكرية، الأمر الذي يسمح لصاحب الملكية الفكرية بضمان الامتثال لشروط الاتفاق واتخاذ إجراءات فورية في حالة اكتشاف أي استخدام غير مصرح به أو تَعَدٍ.

دال. إدارة الحقوق الرقمية كأداة لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية

41. إدارة الحقوق الرقمية عبارة عن مجموعة من التقنيات والممارسات المستخدمة لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية في المجال الرقمي، بهدف منع نسخ المحتوى الرقمي أو توزيعه أو تعديله أو استخدامه بطريقة غير مصرح بها، وبالتالي حماية حقوق مبدعي المحتوى وأصحابه.

42. تَستَخدم إدارة الحقوق الرقمية تقنيات تشفير لتشويش المحتوى الرقمي، مما يشكل صعوبة على المستخدمين غير المصرح لهم في الوصول إلى المحتوى أو استخدامه دون الحصول على إذن مناسب. بذلك، يساعد التشفير على منع القرصنة والتوزيع غير المصرح به للمواد المحمية بموجب حق المؤلف.

43. وتتضمن أنظمة إدارة الحقوق الرقمية عادة آليات للتحكم في الوصول بحيث تقيد الوصول إلى المحتوى الرقمي ولا تسمح إلا بدخول المستخدمين المصرح لهم فقط. وغالبًا ما تشتمل هذه الآليات على حماية كلمة المرور أو التحقق من هوية المستخدم، أو تراخيص الحقوق الرقمية، أو غيرها من أشكال التحقق من صحة الوصول.

44. ويمكن لهذه التقنيات أن تُمَكِّن أصحاب المحتوى من منح تصاريح أو تراخيص محددة لاستخدام المحتوى الرقمي الخاص بهم. وقد تحدد هذه التراخيص مدة الاستخدام أو نطاقه أو حدوده الجغرافية، مما يضمن التزام المستخدمين بالشروط والأحكام التي يحددها صاحب المحتوى.

45. ويمكن أن تتضمن إدارة الحقوق الرقمية استخدام علامات مائية رقمية، وهي معرفات غير محسوسة مدمجة في المحتوى الرقمي، تساعد على تحديد مصدر المحتوى وتعقب توزيعه أو استخدامه، الأمر الذي يساعد على إنفاذ حقوق الملكية الفكرية وردع الأنشطة غير المصرح بها. وغالبًا ما تشتمل أنظمة إدارة المخاطر الرقمية على إمكانيات للمراقبة والكشف تهدف إلى كشف الأنشطة غير القانونية وردعها. وقد ينطوي ذلك على تتبع استخدام المحتوى الرقمي، أو مراقبة المنصات عبر الإنترنت لكشف عمليات المشاركة أو التوزيع غير المصرح بها، أو استخدام خوارزميات لتحديد حالات التعدي المحتملة.

46. وكلما تكتشف أنظمة إدارة المخاطر الرقمية وجود استخدام غير مصرح به أو تَعَدٍ، فإنها تُفعِّل إجراءات الإنفاذ، مثل عمليات الإزالة التلقائية أو إشعارات التوقف والكف أو الإجراءات القانونية من أجل وقف الأنشطة المتعدية والسعي إلى الحصول على سبل الانتصاف المناسبة. ومن الجدير بالذكر أنه على الرغم من أن تقنيات إدارة الحقوق الرقمية يمكنها إنفاذ حقوق الملكية الفكرية بفعالية، إلا أنها ليست مضمونة تمامًا ويمكن التحايل عليها في كثيرٍ من الأحيان.

47. مع ذلك، تعمل إدارة الحقوق الرقمية كرادع وتوفر حواجز تقنية تجعل من الصعب على المستخدمين غير المصرح لهم أو القراصنة التعدي على المحتوى الرقمي. هذا، ويتطلب تنفيذ إدارة الحقوق الرقمية دراسة متأنية لتجربة المستخدم والمواءمة والموازنة بين حماية حقوق المؤلف وحقوق المستخدمين، ضمانًا لعدم تقييد المستخدمين الشرعيين أو معاقبتهم بلا مبرر. أما تصميم أنظمة إدارة حقوق الملكية الفكرية وتنفيذها، فينبغي أن يتم وفقًا للقوانين واللوائح والمعايير الدولية المعمول بها في حماية حقوق الملكية الفكرية.

رابعاً خاتمة

48. يساعد إنفاذ حقوق الملكية الفكرية على الحفاظ على سوق عادلة وتنافسية بردع التعدي وضمان مكافأة المبتكرين والمبدعين على جهودهم. أما بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة، فيعد إنفاذ حقوق الملكية الفكرية الخاصة بها أمرًا بالغ الأهمية لحماية إبداعاتها المبتكرة والحفاظ على الميزة التنافسية.

49. مع ذلك، تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة تحدياتٍ عديدةٍ، مثل محدودية الموارد، ونقص الوعي، وصعوبات جمع الأدلة، ولكن بإذكاء الوعي، وتوفير الدعم القانوني بكلفة ميسورة، وتعزيز التعاون، وتبسيط إجراءات التسجيل، وتعزيز التعاون الدولي، يمكن أن تعمل الحكومات ومنظمات الملكية الفكرية والشركات الصغيرة والمتوسطة معًا للتغلب على هذه التحديات. ويُمَكِّنهم ذلك من الاستفادة الكاملة من ابتكاراتهم، وتعزيز قدراتهم التنافسية، والمساهمة في النمو الاقتصادي والابتكار.

50. ومن الأهمية بمكان أن ندرك أنه في حين أن التقاضي يمكن أن يكون وسيلة فعالة لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية، فإنه يمكن أيضًا أن يكون مكلفًا، ويستغرق وقتًا أطول، ويؤدي إلى نتائج غير مؤكدة. بالتالي، يُنصح بالبحث عن طرقٍ بديلةٍ لتسوية المنازعات، مثل الوساطة أو التحكيم، قبل اللجوء إلى إجراءات التقاضي. كما يشكل الحصول على مشورة قانونية من محاميي الملكية الفكرية أهمية بالغة من أجل التعامل بفعالية مع تعقيدات التقاضي بشأن الملكية الفكرية. من ثم، تعتبر المراقبة المستمرة لحقوق الملكية الفكرية والعمل المطرد على إنفاذها عبر الإنترنت أمرين بالغي الأهمية لأصحاب الحقوق حتى يواكبوا المشهد الرقمي دائم التطور.

[نهاية المساهمة]